

تَجْدِيدُ النُّحُو الْعَرَبِيِّ بَيْنَ: (ابن مضاء في كتابه:
الرَّد عَلَى النُّحَاة)، و(ابن رُشد في كتابه: الضَّروري
فِي صِنَاعَةِ النُّحُو) "أَوْجُهُ الْإِتِّفَاقِ وَالِإِخْتِلَافِ فِي
الْفِكْرِ النُّحُوِيِّ"

بَحْثُ مُسْتَلٍ مِنْ رِسَالَتِ مَا جَسْتِيرُ بِعَنْوَانِ:

"تَجْدِيدُ النُّحُو الْعَرَبِيِّ بَيْنَ: (ابن مضاء) و(ابن رُشد)".
دِرَاسَةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ نَقْدِيَّةٌ مُقَارِنَةٌ، سَنَةِ ١٤٤٥هـ/٢٠٢٤م.

إِعْدَادُ الدَّارِسَةِ

دَالِيَا مُحَمَّدُ عَبْدِ التَّوَابِ

مُعِيدَةٌ بِقِسْمِ النُّحُو وَالصَّرْفِ وَالْعُرُوضِ بِكَلِيَّةِ دَارِ الْعُلُومِ
- جَامِعَةُ الضِّيُومِ

تَجْدِيدُ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بَيْنَ: (ابن مضاء في كتابه: الرد على النحاة)، و(ابن رشد في كتابه: الضروري في
صناعة النحو) "أوجه الاتفاق والاختلاف في الفكر النحوي"

• الملخص:

ناقش كلٌّ من (ابن مضاء) و(ابن رشد) في سياق دعوتهما إلى تجديد النحو العربي في كتابيهما: (الرد على النحاة لابن مضاء)، و(الضروري في صناعة النحو لابن رشد) عددًا من القضايا التي تتعلق بالنحو العربي وأصوله، وأبديا رأيهما في هذه القضايا، سواء بالإيجاب، أو السلب، أو الدعوة إلى التغيير في صميم القضية؛ بما يتناسب مع مفهومهما للتجديد، وحاجة المتعلمين الراغبين في فهم تلك القضايا، وقد اضطرهما الأمر أحيانًا إلى الدعوة إلى إلغاء بعض القضايا التي رأيا أنها لا تُفيد. وقد اشترك (ابن مضاء)، و(ابن رشد) في الحديث عن عدد من القضايا النحوية التي تتعلق بأصول النحو العربي وقواعده الأساسية التي يقوم عليها، وأبديا رأيهما في هذه القضايا، وأثبتا ما قالاه بالأدلة العقلية المنطقية، والاستشهادات النحوية التي تؤيد ما اقترحا من آراء تتعلق بهذه القضايا النحوية، كلٌّ حسب نظريته ومفهومه لتجديد الفكر النحوي؛ فقد اتفقا في الدعوة إلى التجديد في النحو العربي، حيث أراد كلٌّ منهما تأسيس منهج جديد لدراسة علم النحو، يزيل منه شوائبه، وكل ما لا يفيد نطقًا، ويجعل علم النحو سهلًا يسيرًا على دارسيه، لكنهما اختلفا في طريقة تطبيق هذا المنهج، ما بين مؤيدٍ للقضايا النحوية يقترح إعادة ترتيبها بشكل يسير يسمح للمبتدئين، وكل من هممه معرفة أساسيات هذه الصناعة - حتى وإن كان غير عربي - تعلمها وإتقانها، وبين معارضٍ لهذه القضايا يهدف إلى حذفها نهائيًا من الدرس النحوي؛ لأنها لا تُفيد في التعلم شيئًا، وهو ما يتضح جليًا من خلال سرد آرائهما في القضايا النحوية التي تحدثنا عنها، وملامح دعوتهما إلى التجديد فيها.

الكلمات المفتاحية: ابن مضاء، ابن رشد، الرد على النحاة، الضروري في صناعة

النحو، تجديد النحو.

تَجْدِيدُ النُّحُوِّ الْعَرَبِيِّ بَيْنَ: (ابن مضاء في كتابه: الرد على النحاة)، و(ابن رشد في كتابه: الضروي في صناعة النحوي) "أوجه الاتفاق والاختلاف في الفكر النحوي"

•summary:

Both Ibn Mudaa and Ibn Rushd, in the context of their call to renew Arabic grammar in their books: (The Response to the Grammarian by Ibn Mudaa) and (The Necessary in the Making of Grammar by Ibn Rushd), discussed a number of issues related to Arabic grammar and its origins, and expressed their opinion. In these issues, whether positively, negatively, or calling for change at the heart of the issue; In line with their concept of innovation, and the needs of learners who wish to understand these issues, they were sometimes forced to call for the abolition of some issues that they saw as not useful. Ibn Mudaa and Ibn Rushd agreed in talking about a number of grammatical issues related to the origins of Arabic grammar and its basic rules upon which it is based. They also differed in their opinion on some issues.

Ibn Mudaa and Ibn Rushd participated in talking about a number of grammatical issues related to the foundations of Arabic grammar and its basic rules upon which it is based. They expressed their opinion on these issues and proved what they said with rational, logical evidence and grammatical citations that support what they suggested. Opinions related to these grammatical issues, each according to his view and concept of renewing grammatical thought. They agreed in calling for innovation in Arabic grammar, as each of them wanted to establish a new approach to studying grammar, removing from it its impurities and everything that is not

تَجْدِيدُ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بَيْنَ: (ابن مضاء في كتابه: الرد على النحاة)، و(ابن رشد في كتابه: الضروري في صناعة النحو) "أوجه الاتفاق والاختلاف في الفكر النحوي"

useful in pronunciation, and making grammar easy for its students, but they differed in the method of applying this approach, with some supporters. For grammatical issues, it is suggested that they be rearranged in an easy way that allows beginners and anyone interested in knowing the basics of this industry - even if they are non-Arabs - to learn and master them. Among those who oppose these issues aim to completely delete them from the grammatical lesson. Because it is of no use in learning, which is clearly evident through the narration of their opinions on the grammatical issues that they talked about, and the features of their call for innovation in it.

تَجْدِيدُ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بَيْنَ: (ابن مضاء في كتابه: الرَّد عَلَى النُّحَاة)، و(ابن رُشد في كتابه: الصَّرُوري في صِنَاعَةِ النَّحْوِ) "أَوْجُهُ الاتِّفَاقِ وَالِاخْتِلَافِ فِي الْفِكْرِ النَّحْوِيِّ"

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ-، وَبَعْدُ؛
فَقَدْ جَاءَ هَذَا الْبَحْثُ بِعَنْوَانِ: تَجْدِيدُ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بَيْنَ: (ابن مضاء في كتابه: الرَّد
عَلَى النُّحَاة)، و(ابن رُشد في كتابه: الصَّرُوري في صِنَاعَةِ النَّحْوِ). "أَوْجُهُ الاتِّفَاقِ
وَالِاخْتِلَافِ فِي الْفِكْرِ النَّحْوِيِّ".

أهمية البحث:

تَكْمُنُ أَهْمِيَّةُ الْبَحْثِ فِي أَنْ (ابن مضاء) و(ابن رُشد) كَانَا مُتَعَاصِرِينَ، كَمَا تَقَلَّدَا
مَنْصِبَ الْقَضَاءِ فِي دَوْلَةِ الْمُوحِدِينَ؛ وَقَدْ أَلَّفَ كُلُّ مِنْهُمَا كِتَابًا وَاحِدًا لَيْسَ إِلَّا فِي
النَّحْوِ، وَكَانَ نَزْوِعُهُمَا إِلَى تَجْدِيدِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ فِي كِتَابَيْهِمَا: (الرَّد عَلَى النُّحَاة لِابْنِ
مِضَاءَ)، و(الصَّرُوري فِي صِنَاعَةِ النَّحْوِ لِابْنِ رُشْدَ)، كُلٌّ وَفَقَ آيَةً وَمَنْهَجِيَّةً مُخْتَلِفَةً؛
حَيْثُ جَاءَتْ دَعْوَةُ (ابْنِ مِضَاءَ) ثَمَرَةً مِنْ ثَمَرَاتِ تَأَثُّرِهِ بِالْمَذْهَبِ الظَّاهِرِيِّ الَّذِي تَبَنَّاهُ
مُلُوكُ دَوْلَةِ الْمُوحِدِينَ فِي تِلْكَ الْأَثْنَاءِ، وَجَاءَتْ دَعْوَةُ (ابْنِ رُشْدَ) تَأَثُّرًا بِالْمَنْطِقِ
الْأَرِسْطِي.

أسباب اختيار البحث:

وَقَدْ جَاءَ اخْتِيَارِي لِهَذَا الْمَوْضُوعِ الْمَتَمَثِّلِ فِي إِقَاءِ الضَّوِّءِ عَلَى أَوْجِهِ الاتِّفَاقِ،
وَالِاخْتِلَافِ بَيْنَ آرَاءِ ابْنِ مِضَاءَ فِي كِتَابِهِ الرَّد عَلَى النُّحَاة، وَآرَاءِ ابْنِ رُشْدَ فِي كِتَابِهِ
الصَّرُوري فِي صِنَاعَةِ النَّحْوِ؛ لَمَّا وَجَدْتُهُ فِي كِتَابَيْهِمَا مِنَ السَّيْرِ عَلَى مَنْهَجِ مَغَايِرٍ فِي
الدَّعْوَةِ إِلَى تَجْدِيدِ النَّحْوِ عَنْ سَابِقِيهِمَا.

مشكلة البحث:

يُحَاوَلُ هَذَا الْبَحْثُ الْإِجَابَةَ عَنْ مَجْمُوعَةٍ مِنَ التَّسْأُولَاتِ، مِنْ أَهْمِّهَا:
أَوَّلًا: مَا اسْمُ كِتَابِ ابْنِ مِضَاءَ الَّذِي دَعَا فِيهِ إِلَى تَجْدِيدِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ؟ وَمَا طَبِيعَةُ هَذَا
الْكِتَابِ؟

ثَانِيًا: إِلَامُ دَعَا ابْنُ مِضَاءَ فِي كِتَابِهِ: "الرَّد عَلَى النُّحَاة"؟

تَجْدِيدُ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بَيْنَ: (ابن مضاء في كتابه: الرَّد عَلَى النُّحَاة)، و(ابن رُشد في كتابه: الضَّرُوري في صِنَاعَةِ النَّحْوِ) "أَوْجُهُ الْاِتِّفَاقِ وَالْاِخْتِلَافِ فِي الْفِكْرِ النَّحْوِيِّ"

ثالثاً: ما اسمُ كتاب ابن رشد الَّذي دعا فيه إلى تجديدِ النَّحْوِ العربيِّ؟ وما طبيعةُ هذا الكتاب؟

رابعاً: إلَامَ دعا ابنُ رُشدٍ في كتابه: "الضَّرُوري في صِنَاعَةِ النَّحْوِ"؟

أَهْدَافُ الْبَحْثِ:

يهدفُ البَحْثُ إلى إلقاء الضَّوئِ على مظاهر التجديدِ النحوي عند كلِّ من: أبي العباس ابن مضاء (٥١١ - ٥٩٢هـ = ١١١٨ - ١١٩٦م)، وأبي الوليد ابن رُشد (الحفيد) (٥٢٠ - ٥٩٥هـ = ١١٢٦ - ١١٩٨م) من خلال كتابيهما: الرَّد على النُّحَاة لابن مضاء، والضَّرُوري في صِنَاعَةِ النَّحْوِ لابن رشد، محاولة إبراز أهم ملامح التَّجْدِيدِ في دعوتهما، وأهم القضايا النَّحْوِيَّةِ الَّتِي تَطَرَّقَ إليها كلُّ منهما في سياق دعوتهما إلى تجديدِه؛ مبرزة أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما في تناول تلك القضايا.

الدَّرَاسَاتُ السَّابِقَةُ:

تنقسم الدَّرَاسَاتُ السَّابِقَةُ حول كتابي: "الرَّد على النُّحَاة" لابن مضاء، و"الضَّرُوري في صِنَاعَةِ النَّحْوِ" لابن رشد بصفة عامة، ودعوتهما إلى تجديدِ النَّحْوِ العربي في هذين الكتابين بصفة خاصة، إلى ثلاثة أقسام؛ منها ما يتعلَّقُ بابن مضاء، وكتابِه "الرَّد على النُّحَاة" فحسب، مثل: ابن مضاء القرطبي وجهوده النَّحْوِيَّةِ، معاذ السَّرَطَاوِي، دار مجدلاوي، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، سنة ١٩٨٨م. ومنها ما يتعلَّقُ بابن رشد، وكتابِه "الضَّرُوري في صِنَاعَةِ النَّحْوِ" فحسب، مثل: ابن رشد وإعادة بناء النَّحْوِ العربي، محمد عابد الجابري، مقال بجريدة الاتحاد الإماراتية، ٨ ديسمبر، سنة ٢٠٠٣م. ومنها ما يتعلَّقُ بهما معاً، مثل: قراءة في كتابات (ابن حزم)، و(ابن رشد)، و(ابن مضاء) حول النَّحْوِ والنُّحَاة مع محاولة لتيسير بعض المسائل النَّحْوِيَّةِ، د. إبراهيم عوض، مكتبة الشيخ أحمد، القاهرة، سنة ١٤٤١هـ - ٢٠١٩م.

تَجْدِيدُ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بَيْنَ: (ابن مضاء في كتابه: الرد على النحاة)، و(ابن رشد في كتابه: الضروري في صناعة النحو) "أوجه الاتفاق والاختلاف في الفكر النحوي"

وقد تناولت هذه الدراسات محاولتيهما تناولاً سطحياً؛ حيث اعتنت بتأثرهما بالمذهب الظاهري، وأشارت في بعض الأحيان إلى أهم قضايا التجديد النحوي لديهما سريعاً دون التعمق في دراسة تلك القضايا.

منهج البحث:

تعتمدُ البحثُ على (الاستقراء)، و(الوصف) وفق منهج تحليلي نقدي مقارنة يقوم على تحليل فكر (ابن مضاء)، من خلال كتابه (الرد على النحاة)، و(ابن رشد) من خلال كتابه (الضروري في صناعة النحو)، ومحاولة كل منهما تجديد النحو العربي، ودراسة ما قدماه في ضوء الدرس النحوي قديماً وحديثاً.

خطة البحث:

جاء البحث، في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين - يسبقهما مقدمة، وكلمات مفتاحية، ومُلخَصان؛ أحدهما باللغة العربية، والآخر باللغة الإنجليزية، وتقفوهما خاتمة، ثم تبتُّ تفصيلي عام للمصادر والمراجع، والهوامش والإحالات - على النحو الآتي:
أما المقدمة: فتتناول: عنوان البحث، وأهميته، وأسباب اختياره، ومشكلته، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.

وأما التمهيد: فيتناول محاولات تجديد النحو العربي قبل (ابن مضاء)، و(ابن رشد).

وأما المبحث الأول: فيتناول أوجه الاتفاق في الفكر النحوي بين (ابن مضاء في كتابه: الرد على النحاة) و(ابن رشد في كتابه: الضروري في صناعة النحو).

وأما المبحث الثاني: فيتناول أوجه الاختلاف في الفكر النحوي بين (ابن مضاء في كتابه: الرد على النحاة) و(ابن رشد في كتابه: الضروري في صناعة النحو) وفي نهاية البحث تجيء الخاتمة، وبها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، ثم تبتُّ تفصيلي عام للمصادر والمراجع، والهوامش والإحالات.

تَجْدِيدُ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بَيْنَ: (ابن مضاء في كتابه: الرد على النحاة)، و(ابن رشد في كتابه: الضروري في صناعة النحو) "أوجه الاتفاق والاختلاف في الفكر النحوي"

تمهيد: محاولات تجديد النحو العربي قبل (ابن مضاء)، و(ابن رشد):

تعددت محاولات تجديد النحو العربي قبل (ابن مضاء)، و(ابن رشد)؛ حيثُ عمد كثير من النحاة إلى تأليف كتب كان غرضها الأساسي تعليم الناشئة، والقراء المبتدئين، سُمِّيتْ بالمختصرات، وكانت تنماز- فيما تنماز به- عن الكتب الأولى المعروفة في النحو- التي تُعرف بالمطولات- بالبساطة، والوضوح، والاهتمام بالأصول دون الفروع، ومن بين هذه الكتب التي أُلِّفَتْ لهذا الغرض: الجمل في النحو للخليل بن أحمد (ت ١٨٠هـ)، والجمل للزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، وكتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، والواضح في علم العربية للزبيدي (ت ٣٧٩هـ)، وغيرها.

كما تمَّ تأليفُ عددٍ من المنظومات، والحواشي بهدف التيسير، والتسهيل على القارئ المبتدئ، والدارسين الجُدُّ دراسة النحو، وتعلُّمه، وكانت أول منظومة نُظِّمَتْ في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ) في حروف النَّسْق، وقد ذكرها خلف الأحرر في مقدمته، ومن أشهر المنظومات التي نُظِّمَتْ في النحو كذلك: مقامات الحريري (ت ٥١٦هـ) المعروفة باسم "ملحة الإعراب"، وقد استمر الأمر في التأليف، والتدوين على هذه الصورة، إلى أن اشتدت صعوبة النحو، وتوعرت مسأله، وكثرت تأويلاته، وعلله؛ فبدأ تأليفُ كثيرٍ من الكتب التي تقترح التيسير، والتبسيط في علم النحو بهدف التجديد فيه، وفي طريقة تدريسه لطلابه، ومنها: (الرد على النحاة لابن مضاء)، و(الضروري في صناعة النحو لابن رشد).

تَجْدِيدُ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بَيْنَ: (ابن مضاء في كتابه: الرد على النحاة)، و(ابن رشد في كتابه: الضروري في صناعة النحو) "أوجه الاتفاق والاختلاف في الفكر النحوي"

المبحث الأول: أوجه الاتفاق في الفكر النحوي بين (ابن مضاء في كتابه: الرد على النحاة) و(ابن رشد في كتابه: الضروري في صناعة النحو):

من أبرز القضايا النحوية المهمة التي تتعلق بأصول النحو، وقواعده الأساسية التي اتفق (ابن مضاء) و(ابن رشد) في الحديث عنها: (العامل)، و(المشتقات)، و(واو المعية)، و(الاشتغال)، و(العلل النحوية)، و(الدعوة إلى إلغاء القياس)، و(الدعوة إلى إلغاء التمارين غير العملية).

المبحث الثاني: أوجه الاختلاف في الفكر النحوي بين (ابن مضاء في كتابه: الرد على النحاة) و(ابن رشد في كتابه: الضروري في صناعة النحو) في الفكر النحوي، وما يتصل به من قضايا التجديد، من خلال كتابيهما: (الرد على النحاة لابن مضاء)، و(الضروري في صناعة النحو لابن رشد)، فيمكن رصدها فيما يلي:

أولاً: اختلافهما في منهج تأليف الكتائين؛ فقد اعتمد ابن مضاء في كتابه على إلغاء عدد من القضايا النحوية التي يراها لا تُفيد نطقاً، وهذا من منطلق منهجه الذي ارتضاه لنفسه في بداية كتابه، وهو حذف ما لا يحتاجه النحوي في تصحيح نطقه، وتقويم لسانه. يقول ابن مضاء في ذلك: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف كل ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"^(١).

أما ابن رشد فقد اعتمد منهجاً علمياً في كتابه، يقوم على إعادة ترتيب مسائل النحو، وفق الطريقة الصناعية التي تتوافر في جميع العلوم الصناعية، وقد ذكر في كتابه المسائل التي يراها ضرورية لمن أراد أن يتكلم كما نطقت العرب، فلم يعمد إلى حذف أي من مسائل النحو، أو إلغائها، كما فعل ابن مضاء؛ وذلك لأن النحو - من وجهة نظره - قد جاء مكتملاً، لا يحتاج إلى زيادة؛ فالنحاة قد تكلموا في كل ما يخص صناعة النحو، غير أنهم أغفلوا التقسيم الصحيح لمسائل هذه الصناعة، وبخاصة إحصاء أنواع الإعراب، والإعراب هو الجزء الرئيس الذي يتمركز حوله علم النحو،

تَجْدِيدُ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بَيْنَ: (ابن مضاء في كتابه: الرد على النحاة)، و(ابن رشد في كتابه: الضروري في صناعة النحو) "أوجه الاتفاق والاختلاف في الفكر النحوي"

فهو مهم جداً لتعليم المبتدئين، ومن ثم، أفرد ابن رشد الجزء الثالث من كتابه للحدِيث عن الإعراب والمعرّبات، وابتدع فيه ترتيباً لم يسبق إليه.

وتكون المعرفة الضرورية لدى ابن رشد عن طريق معرفة الكليات التي تتركز عليها صناعة النحو؛ فصناعة النحو عنده هي الصناعة التي "تعطي الكليات والقوانين بأسبابها التي يقدر بها الإنسان أن ينطق بأشكال الألفاظ التي جرت عادة أهل ذلك اللسان أن ينطقوا بها؛ إما لسان العرب، وإما غيره من الألسنة"^(٢).

ثانياً: اختلف (ابن مضاء) و(ابن رشد) حول نظرية العامل، حيث دعا ابن مضاء إلى إلغائها إلغاءً تاماً؛ لأنها لا تُفيد نطقاً، وقد دعا ابن مضاء - من منطلق هذه الدعوة - أيضاً إلى إلغاء تقدير العوامل المحذوفة، وتقدير متعلقات المحرورات، وتقدير الضمائر المستترة في المشتقات، وتقدير الضمائر المستترة في الأفعال.

لكن ابن رشد أشاد بنظرية العامل، وأهميتها في فهم الإعراب وتعلّمه، وقد تحدّث عن العامل، وعلاقته بالإعراب والمعرّبات في الجزء الثالث من كتابه الضروري في صناعة النحو، مما يوضّح أنه مقرّر ومؤيدٌ لنظرية العامل، على التقيض من ابن مضاء الذي يدعو إلى هدمها وحذفها من الدرس النحوي بشكل نهائي.

ثالثاً: تأثر ابن مضاء بالمذهب الظاهري في الفقه الذي يقول بالأخذ بظاهر النص دون تأويل في تأليف كتابه الرد على النحاة، وقد بدا هذا واضحاً في كتابه، حيث رفض العلل النحوية القياسية؛ لأنها لم ترد عن العرب، والواجب على النحاة أن يأخذوا ما نطقه العرب دون اجتهاد أو تأويل.

أما ابن رشد فكان متأثراً بالمنطق، وبخاصة المنطق الأرسطي في تأليف كتابه الضروري في صناعة النحو، وقد بدا هذا واضحاً في كتابه من خلال استخدامه بعض المصطلحات المنطقية في شرح مسائل النحو وتفسيرها، ومنها: (الحدود، والرسوم، والتمثيل، والقياس، والاستقراء). يقول في كتابه: "التعليم المستعمل في

تَجْدِيدُ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بَيْنَ: (ابن مضاء في كتابه: الرد على النحاة)، و(ابن رشد في كتابه: الضروري في صناعة النحو) "أوجه الاتفاق والاختلاف في الفكر النحوي"

هذه الصناعة؛ فهو التعليم الذي يكون باستعمال الحدود، والرسوم، والتمثيل، واستعمال المقاييس التي تُعطي أسباب الأمور الكلية الموضوعية فيها، وهي التي صحَّ وجودها بالنقل عن العرب، أو باستقراء كلامهم^(٣).

وقد ظهرت شخصية ابن رشد الفلسفية بوضوح في تأليف كتابه الضروري في صناعة النحو، ومما يدل على ذلك أيضاً ما ذكره في بداية كتابه عن الأشياء التي يجب معرفتها في كل علم، وهذه الأشياء تُعرف عند الفلاسفة باسم "الرؤوس الثمانية"، وهي التي تحدد مقدمات كل علم ومناهجه، وهي: الغرض، والمنفعة، والأقسام، وطريقة العرض، والمرتبة من سائر العلوم، والعلاقة بالعلوم الأخرى، والسمة أو العنوان، والواضع^(٤).

ثالثاً: فرَّق ابن رشد في كتابه الضروري في صناعة النحو بين (النحو العلمي) الذي يدرسه، ويعكف على شرحه، وتفصيله المتخصصون؛ ليرزوا أهمية هذه اللغة، وعلو شأنها، وفضلها بين العلوم الأخرى، وبين (النحو التعليمي) الذي يُوضع من أجل طائفة خاصة من المتعلمين، والمبتدئين في دراسة اللغة، وهذا الأخير بطبيعة الحال لا بدَّ أن يركز على الأساسيات، والكليات التي ينبغي على طالب العلم الإحاطة بها، ويستغني عن الفضل الذي لا يحتاج إلى معرفته في تلك المرحلة.

كما فرَّق ابن رشد كذلك في علم النحو بين (العام)، و(الخاص)؛ حيث رأى أن النحو بوصفه القواعد، والقوانين التي تحكم الكلام المنطوق، والمكتوب، هو نحو عام ينطبق على جميع اللغات، كما أن هناك قواعد خاصة بمفردات كل لغة تميزها عن غيرها من اللغات، وهو ما يُعرف عنده بالنحو الخاص.

أما ابن مضاء فقد جعل حديثه عاماً لكل النحاة، ولم يفرِّق بين مُعلِّم، ومنتعلم، وإنما جعل غرضه الأساسي تنقية كتب النحو ممَّا يشوبها- من وجهة نظره- ويجعل فهمها صعباً عسيراً على كل من أراد الخوض في هذا العلم، والنطق على عادة العرب في كلامهم.

تَجْدِيدُ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بَيْنَ: (ابن مضاء في كتابه: الرد على النحاة)، و(ابن رشد في كتابه: الصّوري في صناعة النحو) "أوجه الاتفاق والاختلاف في الفكر النحوي"

رابعاً: ميل ابن مضاء لرأي الكوفيين في أغلب المسائل الخلافية التي أوردتها في كتابه الرد على النحاة، وتحمله على البصريين في كثير من الأحيان، ويبدو هذا في رأي نتيجة ثورته علي نحاة المشرق، وخاصة البصريين الذين أسسوا قواعد هذه اللغة، كما أن ابن مضاء يقدّس المنصوص عن العرب، ويرى ضرورة اتباعه حتى ولو خالف القواعد، لأنه هكذا نطقت العرب، ولا حاجة إلى تبرير، أو تعليل للصورة التي وردت عليها نصوص العرب، وإنما استعمالها كما هي، وهذا يتوافق ومبادئ الكوفيين، حيث أُنسبت المدرسة الكوفية بـ "ثلاثة طوابع كبيرة تشيع فيها هي: طابع الاتّساع في الرواية، بحيث تفتح جميع الدُّروب والمسالك للأشعار واللغات الشاذة، وطابع الاتساع في القياس بحيث يقاس على الشاذ والنادر دون تقيد بندرته وشذوذه، ثم طابع المخالفة في بعض المصطلحات النحوية وما يتّصل بها من العوامل"^(٥). ومن ذلك، على سبيل المثال: إبطال ابن مضاء مبدأ الإضمار الذي قال به البصريون في الجمل بصفة عامّة، وهو في ذلك موافقٌ للكوفيين الذين يرون أن اختلاف الألفاظ إنّما جاء نتيجة اختلاف المعاني، ودليلاً عليها، ولا حاجة للإضمار، وقد وصل به الأمر إلى الجزم بأن العرب لم تضمّر شيئاً^(٦).

أما ابن رشد فموافقٌ لآراء البصريين في أغلب المسائل النحوية المتصلة بالتجديد النحوي التي عرضها في كتابه الصّوري في صناعة النحو، وربما كان السبب وراء هذا دعوته إلى الأخذ بالمعارف الكلية القائمة على القواعد الأساسية في التعلم، ومعروف أن نحاة البصرة المشرقيين كان لهم فضل السبق في استنباط القواعد العامة لهذه اللغة عن طريق استقصاء ودراسة الكلام المنقول عن العرب، ولا شك أن ابن رشد استقى تلك القوانين الكلية الأولية من قواعدهم، من ثمّ، نجده موافقاً لهم في العديد من المسائل^(٧).

تَجْدِيدُ النُّحُو الْعَرَبِيِّ بَيْنَ: (ابن مضاء في كتابه: الرَّد عَلَى النُّحَاة)، و(ابن رُشد في كتابه: الضَّروري في صِنَاعَةِ النُّحُو) "أَوْجُهُ الاتِّفَاقِ وَالِاخْتِلافِ فِي الفِكرِ النُّحُوِّ"

كما لوحظ ترجيح ابن رشد لآراء الكوفيين في بعض المسائل التي أوردتها في كتابه، ويرجعُ هذا في رأبي إلى سمة المدرسة الكوفية المتمثلة في التيسير، والتسهيل في تعلم اللغة، ودراستها، وهو يتوافق مع الغرض الأساس الذي أُلف من أجله كتاب الضَّروري في صناعة النحو، حيثُ أُلِّفه صاحبه لتعليم المبتدئين أصول اللغة في هيئة قوانين عامة يسيرة الفهم، قريبة التعلم بعيداً عن التعقيد، والتفلسف الذي امتلأت بهما كتب النُّحَاة^(٨).

وثمة مسائل نحوية في كتاب الضروري في صناعة النحو أثر فيها ابن رشد أن يذكر آراء الفريقين البصريين والكوفيين دون ترجيح أحدهما على الآخر، ويرجع هذا في رأبي إلى أن القاعدة الأساسية التي تحكم تلك المسائل تقتضي معرفة الرأيين، بل إنه في بعض الأحيان كان يورد حجج الفريقين، وربما كان السبب وراء ذلك- من وجهة نظري- إيمانه بأهمية تلك الآراء في تسهيل التُّطق على الدارسين، وكأنه يوحى إلينا برسالة مفادها أن كلَّ ما يخدم التُّطق السليم، والكتابة الصحيحة لا بدَّ من الاعتداد به في تعلُّم أساسيات هذه اللغة، وأنَّ اختلاف آراء النُّحَاة ليس سبباً في الصُّعوبة، وتعسُّر الفهم دائماً، بل قد يكون سبباً جيِّداً للتُّطق الصَّحيح بأكثر من طريقة، وعدم الجمود على وجه واحد في الإعراب، وهذا لا يُنافي مبدأ السهولة، والبعد عن التعقيد، بل هو في رأبي ينمُّ عن عقلية فذة حاولت الاستفادة في تحقيق غرضها من كلِّ ما أُتيح لها من وسائل تتعلَّق بالعلم الذي أُلف فيه الكتاب، كما يدل على ما تمتع به ابن رشد من ثقافة واعية بالعلوم الأخرى؛ فقد كان عالماً موسوعياً، يضربُ في كلِّ ميدانٍ من ميادين العلم المتنوّعة بسهم.

خامساً: اختلف (ابن مضاء) و(ابن رشد) في بعض المصطلحات المستخدمة في كتابيهما؛ حيث استخدم ابن مضاء مصطلحات النُّحَاة نفسها دون تغيير، بينما تفرد

تَجْدِيدُ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بَيْنَ: (ابن مضاء في كتابه: الرَّد عَلَى النُّحَاة)، و(ابن رُشد في كتابه: الضَّرُوري في صِنَاعَةِ النَّحْوِ) "أَوْجُهُ الاتِّفَاقِ وَالِاخْتِلافِ فِي الفِكرِ النَّحْوِيِّ"

ابن رشد بذكر عدد من المصطلحات، التي لم تُذكر في كتب النحاة، والتي تُعد من باب التجديد في المصطلحات النحوية، ومنها:

١- الاسم المستقيم، والاسم المائل:

وهما مصطلحان ذكرهما ابن رشد في كتابه الضروري في صناعة النحو، وأطلقهما على المعربات، حيث قسم المعربات (الكلمات داخل التركيب) في كتابه إلى مستقيمة، ومائلة، وأورد الاختلافات بينهما. وهذا يُظهر عقلية ابن رشد الفلسفية في توظيف المصطلحات المنطقية في النحو، حيث وجدت هذه المصطلحات عند المناطق، وفي مقدمتهم الفارابي (ت ٣٣٩هـ)، حيث ذكر أن الاسم قد يكون مائلاً، وقد يكون مستقيماً^(٩).

وقد ذكر ابن رشد أن الاسم حتى يُوصَف بالاستقامة (داخل التركيب) لا بد أن يكون مضافاً إلى غيره سواء أكان اسماً مفرداً، أم مركباً، ولا يكون مضافاً إليه، وأن يكون موصوفاً بوصف هو نفسه نظير الأشياء الموجودة بذاتها^(١٠).

ومن ثم، فالأسماء المستقيمة عند ابن رشد هي المرفوعات، وذلك كما يُفهم من حديثه عن حركات الإعراب، وأسباب اختصاصها بالمعربات التي أُطلق عليها أشكال الإعراب من باب التجديد في المصطلحات، حيث قال: "وأما لِمَ خصت الشكل المسمى ضمة بالاسم المستقيم؛ فالحكمة أيضاً فيه بينة"^(١١).

فالضمة علامة من علامات الرفع، وخلال حديثه عن أهمية العوامل، وكونها هي الأسباب الهادية إلى معرفة المعنى القائم في نفس المتكلم عن طريق علامات الإعراب، ذكر أن: المتكلم إذا أخبر عن اسم، وهو مخبر عنه، أو خبر وضع له شكل الرفع، والسامع إذا سمع شكل الرفع من متكلم علم أنه مخبر عنه، أو خبر^(١٢). وهذا يدل على أن المقصود بالأسماء المستقيمة عند ابن رشد هو المرفوعات، وهي: (المبتدأ، والخبر، والفاعل، والتابع لما سبق).

تَجْدِيدُ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بَيْنَ: (ابن مضاء في كتابه: الرد على النحاة)، و(ابن رشد في كتابه: الضروري في صناعة النحو) "أوجه الاتفاق والاختلاف في الفكر النحوي"

وقد أكد ابن رشد على ذلك بقوله في نهاية الحديث عن المعربات: "كل اسم مرفوع في كلام العرب؛ فهو ما يعرى من أن يكون مضافاً إليه، وهذا الاسم هو إما حديث، وإما محدث عنه، أو كان تابعاً في إعرابه لهذين، وهي الأربعة المشهورة: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل"^(١٣).

ويجدر بنا أن نشير في هذا المقام إلى تعقيب الدكتور/ منصور عبد السميع (محقق كتاب الضروري في صناعة النحو) على هذا الوصف، حيث يرى أن ابن رشد قد جعل الخبر من الأسماء المستقيمة، مع أنه أخرجها منها في بداية تعريفه لها، ورأى أن هذا تناقض لا يمكن تقبله، وعلل اعتراضه هذا بأن الخبر وصف للمبتدأ، والاسم المستقيم عند ابن رشد يكون موصوفاً، وليس وصفاً^(١٤).

والذي يبدو لي هو ترجيح كون الخبر من الأسماء المستقيمة، وليس خارجاً منها، وذلك لأسباب منها: أن ابن رشد ذكر الخبر ضمن الأسماء المستقيمة في موضعين، أحدهما: عند قوله أن شكل الرفع يدل عند السامع على المخبر عنه، أو الخبر، والثاني: عند قوله أن الاسم المرفوع في كلام العرب هو: إما حديث، وإما محدث عنه.

كما أن ابن رشد قد ذكر أن الاسم المستقيم يكون موصوفاً، إلا أنه لم يُنكر أنه قد يأتي وصفاً، حيث إنه لم ينص على عدم مجيء الاسم المستقيم وصفاً، وعدم ذكره في التعريف لا يتعارض مع كونه صحيحاً.

أما الأسماء المائلة عند ابن رشد، فهي المنصوبات، والمجرورات، ويُفهم هذا من خلال حديثه عن الاسم المائل، فقد عرفه بأنه الاسم المضاف إليه، والاسم الذي يكون في الألفاظ نظير الأشياء التي وجودها بالإضافة إلى غيرها، وهو عنده على نوعين: الأول: من تمام القول المفيد، وهو الاسم المركب من الإضافة، ومعنى زائد على الإضافة، والثاني: من تمام الاسم، وهو المختص بالمضاف إليه فقط^(١٥).

تَجْدِيدُ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بَيْنَ: (ابن مضاء في كتابه: الرد على النحاة)، و(ابن رشد في كتابه: الضروي في صناعة النحو) "أوجه الاتفاق والاختلاف في الفكر النحوي"

ثم يقول ابن رشد: إن العرب "إذا أرادوا المعنى الزائد على الإضافة الذي هو من تمام الخير نصبوه، وإذا أرادوا معنى الإضافة فقط الذي هو من تمام الاسم خفضوه بحرف الجر، أو بغير حرف جر" (١٦).

وأتفق مع ما ذهب إليه الدكتور/ منصور عبد السميع من أن الفارابي (ت ٣٣٩هـ) كان أكثر دقة في الحكم الإعرابي للاسم المستقيم، حيث قال: "ووافق في اللسان أن كان إعراب أكثر الأسماء المستقيمة الرفع، وإعراب أكثر الأسماء المائلة النصب، أو الخفض" (١٧).

٢- الاسم المتصرف، والاسم غير المتصرف:

قسم ابن رشد الأسماء المفردة (داخل التركيب) التي تقبل الإعراب إلى متصرفة، وغير متصرفة، وهي مصطلحات موجودة عند النحاة القدامى، إلا أن مدلولها عند ابن رشد قد تغير، حيث أطلق الاسم المتصرف على الاسم الذي لا يدخله إلا نوع واحد، أو نوعان من الإعراب، والاسم غير المتصرف على الاسم المبني (١٨).

كما ذكر أن الأسماء داخل التركيب صنفان؛ الأول: الأسماء التي لا توجد فيها أشكال تدل على الأحوال المختلفة التي تلحقها، وهي الأسماء المقصورة، أو بعض المبنية، والثاني: الأسماء التي يلحق أواخرها أشكال تدل على اختلاف المعاني التي تتعاقب عليها.

ويُفهم مما سبق أن الأسماء المستقيمة، والأسماء المائلة هي أسماء متصرفة؛ لأن الاسم المستقيم عنده يلزم حالة إعراب واحدة، وهي الرفع، كما أن الاسم المائل يدخله النَّصْب، أو الخفض، وهذا يخالف ما ذكره ابن رشد في كتاب العبارة، حيث يقول: "والاسم أيضاً إذا نُصِبَ، أو خُفِّضَ، أو غُيِّرَ تغييراً آخر مما أشبه ذلك لم يقل فيه أنه اسم بإطلاق بل اسماً مصرفاً" (١٩).

تَجْدِيدُ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بَيْنَ: (ابن مضاء في كتابه: الرَّد عَلَى النُّحَاة)، و(ابن رُشد في كتابه: الضَّرُوري في صِنَاعَةِ النَّحْوِ) "أَوْجُهُ الاتِّفَاقِ وَالِاخْتِلافِ فِي الفِكرِ النَّحْوِيِّ"

أي أن الأسماء المائلة فقط هي الأسماء المصرفة، أما الأسماء المستقيمة، فهي أسماء غير مصرفة، يدل على هذا ما ذكره عند التفريق بينهما، حيث قال: "والفرق بين المصرف، وغير المصرف، وهو المرفوع من كلام العرب، أنه إذا أُضِيفَ إلى الأسماء المصرفة، والتي تُسَمَّى المائلة أيضاً" (٢٠).

وبناءً على ما سبق، يمكن إعادة النظر في تعريف المصطلحين، فيكون الاسم المتصرف هو الذي يدخله أكثر من نوع واحد من الإعراب، وغير المتصرف هو الذي يلزم حالة إعرابية واحدة، وبذلك يمكن أن يدخل تحت مصطلح الاسم غير المتصرف الأسماء المستقيمة، والمبنيات.

٣- الأَقَاوِيلُ المَرْكَبَةُ:

وهي تساوي مصطلح القول عند النُّحَاة، وقد قسَّمها ابن رشد إلى قسمين: قول تام كاف بنفسه (أي مفيد)، وهو الذي يسميه النُّحَاة كلاماً، وقول غير تام بمتزلة الاسم المفرد:

قول غير تام (بمتزلة الاسم المفرد)		قول تام (الكلام)	
يقع جزء من تمام قول تام.	يقع جزء من قول تام.	جمل إنشائية: لا تحتل الصدق، والكذب. وأنواعها: النداء، والأمر، والنهي، والاستفهام، والدعاء، والتعجب، والطلب.	جمل خبرية: تحتل الصدق، والكذب.

ويؤخذ على ابن رشد استخدامه أكثر من مصطلح ليدل به على معنى القول، حيث استخدم: "الألفاظ المركبة"، و"الكلام المركب"، و"الأقاول المركبة"، وإن كان هذا الأخير هو أقربها إلى معنى القول عند النُّحَوِيِّين؛ وذلك لأنَّ مصطلح

تَجْدِيدُ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بَيْنَ: (ابن مضاء في كتابه: الرَّد عَلَى النُّحَاة)، و(ابن رُشد في كتابه: الضَّرُوري في صِنَاعَةِ النَّحْوِ) "أَوْجُهُ الاتِّفَاقِ وَالِاخْتِلافِ فِي الفِكرِ النَّحْوِيِّ"

الألفاظ المركبة قد يصرف ذهن المتكلم المبتدئ إلى اللفظ المفرد، ومصطلح الكلام المركب قد يجعله يظن أن الحديث عن الكلام التام المفيد فقط^(٢١).

٤- الأحوال الإضافية:

قسّم ابن رشد الأسماء إلى أسماء صفات، وأحوال إضافية، وأسماء أفعال، وعرّف الأحوال الإضافية بأنّها: الأسماء التي يكون فيها معنى مضافاً مثل: مالك، ومملوك، وابن، وأخ^(٢٢).

وهنا تظهر عقلية ابن رشد الفلسفية في تقسيم الأسماء، وتعريفها؛ حيث ظهرت هذه العقلية في إدخال الإضافة بمعناها الفلسفي في الدرس النحوي، والدليل على ذلك ما ورد في كتاب المقولات من أن كلاً من المضافين يرجع على صاحبه في النسبة بالتكافؤ، ومثّل لذلك بالعبد، وأنه عبد للمولى، والمولى مولى للعبد^(٢٣).

ومن ثمّ، فمفهوم الإضافة عند الفلاسفة أكبر من مفهومها عند النحويين، بل إنه يُطلق على تركيب الإضافة بمفهومه النحوي تركيب تقييد^(٢٤).

٥- الوجوه الثلاثة:

ويقصد بها أشكال الإخبار الثلاثة: إخبار المتكلم، والمخاطب، والغائب^(٢٥).

٦- الجمل الجزئية:

ويقصد بها جملة صلة الموصول، حيث يقول عن الأسماء الموصولة: إنها "مع صلتها بمنزلة اسم واحد لا يفصل بينهما شيء، وهي توصل بالفعل، وبالجملة الجزئية"^(٢٦). ولم يحدد ما المقصود بالجملة الجزئية فهو الجملة الاسمية إذا جاءت صلة الموصول، أم شبه الجملة؟^(٢٧).

٧- ما المولدة:

حيث ذكر ابن رشد أنواع ما، ومعانيها المختلفة، وكان من بينها "ما المولدة"، التي قال عنها: وهي "التي يعرفها النُّحَاة بالزائدة"^(٢٨).

٨-المقيّد:

وقد أطلقه ابن رشد على العامل، وكأنه قيّد معنى الإخبار في الجملة، يقول: "وقولك اضرب عمراً قول مركب تركيب تقييد، وخاصة هذا التركيب، أعني المقيّد أنه إذا أزيل من الكلام بقي الكلام تاماً بصدق، أو يكذب" (٢٩).

ويقول أيضاً عن العوامل بوصفها مقيدات: "والجمل البسيطة تُقيّد بالحروف، والأفعال، والأسماء، والحروف التي تُقيّد بها هي إن وأخواتها، وما النافية، ولا النافية. والأفعال التي تُقيّد بها هي: كان وأخواتها، وظننت وأخواتها من أفعال النفس، وإن كانت هذه في الحقيقة أيضاً هي تقيّد جملة بجملة" (٣٠).

الخاتمة:

وبعد؛ فإنه يمكن القول أن الكتّابين وإن أُلْفهما عالمان جليلان قد تعاصرا، واتفقا في الدّعوة إلى التّجديد النحوي، إلّا أن منهجية كلّ منهما مختلفة عن الآخر؛ فكتاب الضّروري في صِناعة النحو أعاد فيه صاحبه ترتيب الأبواب النّحوية وفق الطّريقة الصّناعية لكلّ العلوم، وكتاب الرّد على النّحاة دعا فيه صاحبه إلى إلغاء أصول نحويّة قام عليها النّحو العربي لأنّها لا تفيّد في النطق على عادة العرب، واختلاف المنهجية يُصعّبُ استفادة أحدهما من الآخر، إلا بما يتوافق مع منهج الكتاب.

وهما يمثلان صورة مهمّة من صور الخروج عن التقليد، والاستسلام للقديم، أو "العدم استسلام العلماء لأزمة النّحو العربي" (٣١). وإن كان كل كتاب منهما يختلف عن الآخر تفكيراً، ومنهجيةً، وتبويماً، وتقسيماً.

ومهما كانت درجة الإفادة من الآراء النّحوية التي وردت في الكتّابين، والأخطاء التي وقع فيها كلّ منهما في كتابه، والتي علّق عليها الدّارسون فإنّ مجهودهما يُذكرُ فيشكر.

والذي يبدو لي أن كلّ كتابٍ منهما له ما يميزه؛ فكتاب الرّد على النّحاة لابن مضاء اعتمد فيه صاحبه الحديث عن مسألة جوهرية شغلتُ بال أكثر الدارسين،

تَجْدِيدُ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بَيْنَ: (ابن مضاء في كتابه: الرَّد عَلَى النُّحَاة)، و(ابن رُشد في كتابه: الضَّروري في صناعة النَّحو) "أَوْجُهُ الاتِّفَاقِ وَالِاخْتِلافِ فِي الفِكرِ النَّحْوِيِّ"

وهي العامل. أما عن حديثه عن العلل غير التعليمية، والأقيسة، والتَّمارين غير العمليَّة، وإغائها من الدرس النَّحوي؛ فهي قليلة الأهمية- في رأيي- في تعلُّم أساسيات اللغة، وتقويم اللسان.

أما عن كتاب الضَّروري في صناعة النَّحو لابن رشد فقد اعتمد فيه صاحبه تبويباً جديداً للنحو، وبخاصة الإعراب، والمعربات، استخدم فيه بعض المصطلحات المنطقية التي إن اتفقت مع المعاني النَّحوية في بعض الأحيان، إلا أنَّها حيرت كثيراً من دارسي كتابه، مما اضطرهم إلى الرجوع إلى كتب المنطق لفهم المراد. وهذا لا ينبغي أن كتاب الضَّروري في صناعة النَّحو قد جاء ملخصاً لما ينبغي أن يُعرَف من قواعد القراءة، والكتابة؛ فقد عرض القوانين التي تحكم الألفاظ المفردة داخل التراكيب، وهي- من وجهة نظري- فرصة لمن أراد أن يتعرف القواعد العامة للتُّطق السَّليم.

□ المصادر والمراجع

- ١- أبو دلو، أحمد محمد، مقاربتان في نقد نظرية النَّحو العربي: قراءة تحليلية في أطروحتي ابن رشد، وابن مضاء، مقالة منشورة في مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، عدد ١، سنة ٢٠١٧م.
- ٢- الأنباري، أبو البركات، كمال الدين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (ت ٥٧٧هـ-)، أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، ط ١ سنة ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- ٣- الأنباري، أبو البركات، كمال الدين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (ت ٥٧٧هـ-)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط ١ سنة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

تَجْدِيدُ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بَيْنَ: (ابن مضاء في كتابه: الرد على النحاة)، و(ابن رشد في كتابه: الضروري في صناعة النحو) "أوجه الاتفاق والاختلاف في الفكر النحوي"

٤- ابن رشد، أبو الوليد، محمد بن رشد الحفيد (ت ٥٩٥هـ)، تلخيص كتاب أرسطو طاليس في العبارة نص تلخيص منطق أرسطو، المجلد الثاني والثالث، كتاب قاطيغورياس وباري أرميناس أو كتاب المقولات والعبارة، دراسة وتحقيق: د. جيرار جهامي، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط ١ سنة ١٩٩٢م.

٥- ابن رشد، أبو الوليد، محمد بن رشد الحفيد (ت ٥٩٥هـ)، الضروري في صناعة النحو، تحقيق ودراسة: د. منصور علي عبد السميع، دار الصحوة، القاهرة، ط ١ سنة ٢٠٠٩م.

٦- ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مضاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (ت ٥٩٢هـ)، كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٢ سنة ١٩٨٢م.

٧- رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة بن لبيد بن صخر البصري التميمي السعدي (٦٥هـ/٦٨٤م - ١٤٥هـ/٧٦٢م)، مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وعلى أبيات مفردة منسوبة إليه، تحقيق: وليم بن الورد البروسي، مكتبة المثني، بغداد، سنة ١٩٦٨م.

٨- ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط ٤ سنة ١٩٦٨م.

٩- الفارابي، أبو نصر، محمد بن محمد بن طرخان (ت ٣٣٩هـ)، كتاب في المنطق العبارة، تحقيق ودراسة: محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتب، القاهرة، سنة ١٩٧٦م.

تَجْدِيدُ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بَيْنَ: (ابن مَضَاءَ فِي كِتَابِهِ: الرَّدُّ عَلَى النَّحَاةِ)، وَ(ابن رُشْدٍ فِي كِتَابِهِ: الضَّرُورِي فِي صِنَاعَةِ النَّحْوِ) "أَوْجُهُ الاتِّفَاقِ وَالْاِخْتِلَافِ فِي الْفِكْرِ النَّحْوِيِّ"

الهوامش والإحالات :

- (١) ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مضاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (ت ٥٩٢هـ)، كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٢ سنة ١٩٨٢م، ص ٧٦.
- (٢) ابن رشد، أبو الوليد، محمد بن رشد الحفيد (ت ٥٩٥هـ)، الضروري في صناعة النحو، تحقيق ودراسة: د. منصور علي عبد السميع، دار الصحوة، القاهرة، ط ١ سنة ٢٠٠٩م، ص ٩٨.
- (٣) ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص ١٠١.
- (٤) انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص ٩٧.
- (٥) ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط ٤ سنة ١٩٦٨م، ص ١٥٨.
- (٦) انظر: ابن مضاء، الرد على النحاة، ص ١٠٩-١١٠.
- (٧) انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص ١١٠، والأنباري، أبو البركات، كمال الدين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (ت ٥٧٧هـ)، أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، ط ١ سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص ١٣٧، والأنباري، أبو البركات، كمال الدين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (ت ٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط ١ سنة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ٥٦/١.
- (٨) انظر: رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة بن ليبيد بن صخر البصري التميمي السعدي (٦٥هـ/٦٨٤م - ١٤٥هـ/٧٦٢م)، مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وعلى أبيات مفردة منسوبة إليه، تحقيق: وليم بن الورد البروسي، مكتبة المشق، بغداد، سنة ١٩٦٨م، ص ١٧٦.
- (٩) انظر: الفارابي، أبو نصر، محمد بن محمد بن طرخان (ت ٣٣٩هـ)، كتاب في المنطق العبارة، تحقيق ودراسة: محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتب، القاهرة، سنة ١٩٧٦م، ص ١٢.
- (١٠) انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص ١٤٦.
- (١١) انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص ١٤٧.
- (١٢) ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص ١٥٠.

تَجْدِيدُ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بَيْنَ: (ابن مضاء في كتابه: الرَّد عَلَى النُّحَاة)، و(ابن رُشد في كتابه: الضَّروري في صِنَاعَةِ النَّحْوِ) "أَوْجُهُ الاتِّفَاقِ وَالِاخْتِلَافِ فِي الْفِكْرِ النَّحْوِيِّ"

- (١٣) المصدر السابق، ص ٢١٩.
- (١٤) انظر: المصدر السابق، مقدمة المحقق، ص ٧٣.
- (١٥) انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص ١٤٦-١٤٧.
- (١٦) المصدر السابق، ص ١٤٧.
- (١٧) الفارابي، العبارة، ص ١٤.
- (١٨) المصدر السابق، ص ١٥٣.
- (١٩) ابن رشد، العبارة، ص ٨٣.
- (٢٠) ابن رشد، العبارة، ص ٨٣.
- (٢١) انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، مقدمة المحقق، ص ٧٨.
- (٢٢) انظر: المصدر السابق، ص ١١٠.
- (٢٣) انظر: ابن رشد، أبو الوليد، محمد بن رشد الحفيد (ت ٥٩٥هـ)، تلخيص كتاب أرسطو طاليس في العبارة نص تلخيص منطق أرسطو، المجلد الثاني والثالث، كتاب قاطيغورياس وباري أرميناس أو كتاب المقولات والعبارة، دراسة وتحقيق: د. جبرار جهامي، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط ١ سنة ١٩٩٢م، ص ١١٠.
- (٢٤) انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، مقدمة المحقق، ص ٧٩.
- (٢٥) انظر: المصدر السابق، ص ١٣٦.
- (٢٦) المصدر السابق، ص ١٤٣.
- (٢٧) انظر: المصدر السابق، مقدمة المحقق، ص ٧٨.
- (٢٨) المصدر السابق، ص ١٤٤.
- (٢٩) المصدر السابق، ص ١٥٤.
- (٣٠) ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص ١٥٤.
- (٣١) انظر: أبو دلو، أحمد محمد، مقاربتان في نقد نظرية النحو العربي: قراءة تحليلية في أطروحتي ابن رشد، وابن مضاء، مقالة منشورة في مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، عدد ١، سنة ٢٠١٧، ص ٣٩٣.